

المحاضرة الثالثة: معايير التدقيق الدولية والسلوك الأخلاقي ورقابة الجودة

(1) المعيار الدولي لرقابة الجودة (ISQC 1 : International Standard for Quality Control) ¹:

يدخل ضمن المجموعة (1-99) ويعتبر أهمها، تم اعتماد المعيار الدولي لرقابة الجودة الحامل للرقم " 01 " ضمن دليل المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الصادر سنة 2005، وشمله مشروع تطوير معايير التدقيق وتحديثها دام (18) ثمانية عشر شهرا وأعلن عنه في مارس من سنة 2009، يتناول هذا المعيار مسؤوليات الشركة المتعلقة بنظام رقابة الجودة لديها على عمليات تدقيق ومراجعة البيانات المالية وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة،

وضح هذا المعيار مكونات نظام رقابة الجودة من سياسات مصممة لتحقيق الهدف من نظام رقابة الجودة من سياسات مصممة لتحقيق الهدف من نظام رقابة الجودة والإجراءات اللازمة لتطبيق ومراقبة الامتثال لهذه السياسات، كما وضح المعيار عناصر نظام رقابة الجودة التي يجب أن تعتمد عليها الشركة وتلتزم بها والذي يتضمن سياسات وإجراءات تتناول كل من العناصر التالية:

- مسؤوليات القيادة المتعلقة بالجودة في الشركة؛
- متطلبات السلوك الأخلاقي ذات العلاقة؛
- قبول واستمرار العلاقات مع العملاء؛
- الموارد البشرية؛
- أداء العملية (التنفيذ)؛
- المراقبة؛
- التوثيق.

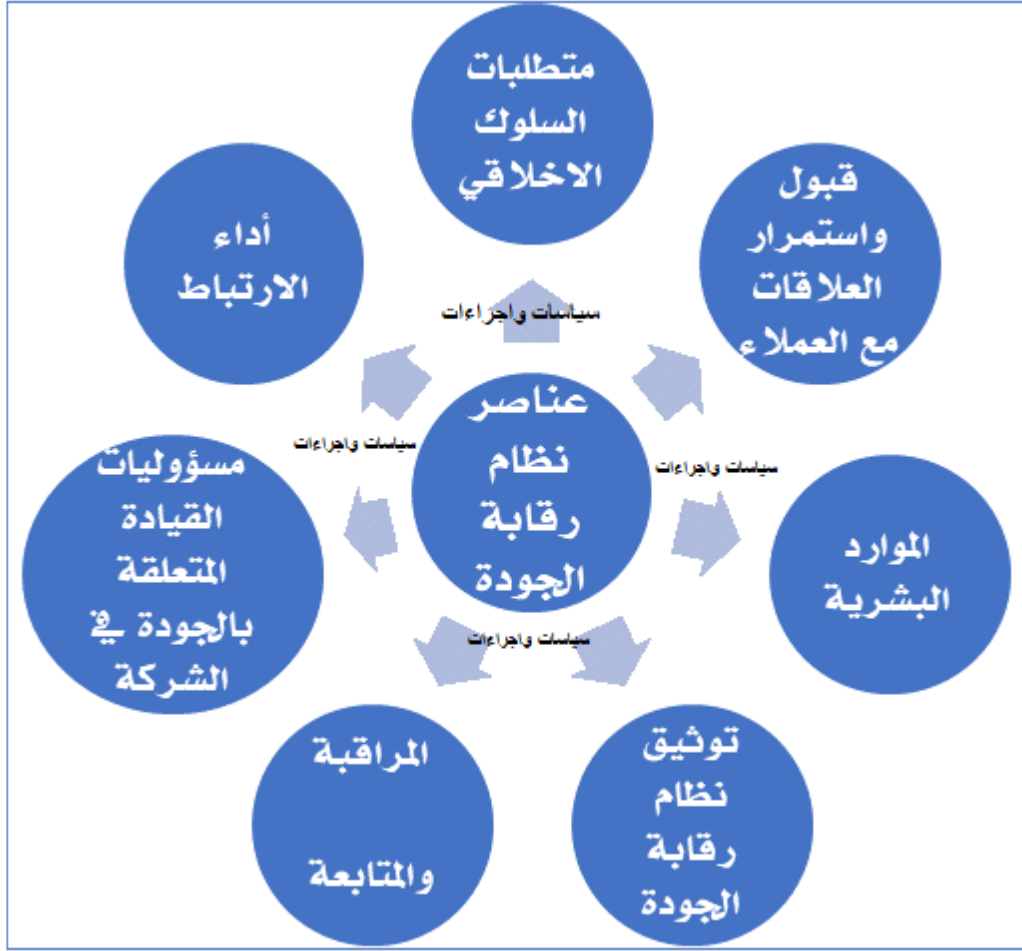
يتضمن نظام رقابة الجودة الإبلاغ عن سياسات وإجراءات رقابة الجودة إلى موظفي الشركة، والشرح التفصيلي لسياسات وإجراءات رقابة الجودة والأهداف المصممة ليتم تحقيقها، والرسالة التي تلخص في تحمل كل فرد مسؤوليته الشخصية عن الجودة ومن المتوقع منه الامتثال لهذه السياسات والإجراءات، كما يؤكد المعيار على تشجيع موظفي الشركة على الإبلاغ عن وجهات نظرهم، فيما يخص المسائل المتعلقة برقابة الجودة على أهمية الحصول على التغذية العكسية حول نظام رقابة الجودة في الشركة.²

والشكل رقم (01) يبين مختلف عناصر نظام رقابة الجودة للمراجعة من سياسات وإجراءات مرتبطة بكل عنصر من هذا النظام في سياق المعيار الدولي لرقابة الجودة 1.

¹ خليفة عاي، " الاطار التحليلي لإدارة جودة التدقيق في ظل المعيار الدولي لإدارة الجودة 01"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص ص 415-416.

² فاتح سردوك، خليفة عاي، ابتسام علي حسين، " اطار مقترح لاعتماد رقابة جودة المراجعة بالجزائر في ظل المعيار الدولي لرقابة الجودة 1 -دراسة تحليلية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020، ص 654.

الشكل رقم (01): عناصر نظام رقابة الجودة للمراجعة في سياق المعيار الدولي لرقابة الجودة 1



المصدر: فاتح سردوك، خليفة عاي، ابتسام علي حسين، " اطار مقترح لاعتماد رقابة جودة المراجعة بالجزائر في ظل المعيار الدولي لرقابة الجودة 1 -دراسة تحليلية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13 ، العدد 03، 2020، ص 654.

تدعو الإشارة هنا إلى أن نهاية سنة 2020 شهدت توجها وإصدارا جديدا للمجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) لمهنة التدقيق العالمية، حيث تم اعتماد ثلاثة معايير لإدارة الجودة الجديدة، والتي ترفع مستوى إدارة الجودة عبر جميع أنحاء العالم، تعمل المعايير الثلاثة المترابطة على تعزيز وتحديث كيفية تعامل الشركات مع إدارة الجودة، ضمن نهج جديد مرتبط بتقييم المخاطر، وتمثلت هذه المعايير في³:

- المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، إدارة الجودة للشركات التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص للقوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة (ISQM 1)؛

³ خليفة عاي، " الاطار التحليلي لإدارة جودة التدقيق في ظل المعيار الدولي لإدارة الجودة 01"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص ص 415-

- المعيار الدولي لإدارة الجودة 2 مراجعات جودة الارتباطات (ISQM 2)؛
- المعيار الدولي للتدقيق 220 (المنقح)، إدارة الجودة لمراجعة القوائم المالية (ISA 220) (المنقح).

هذا يعني خلاصة القول أن المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، إدارة الجودة للشركات التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص للقوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة (ISQM 1 : International Standard for Quality Management) حل محل المعيار الدولي لرقابة الجودة 1 والذي بدأ في السريان اعتباراً من 15 ديسمبر 2022.

(2) 220* رقابة الجودة لتدقيق البيانات المالية (رقابة الجودة لأعمال التدقيق) : أو هو معيار الرقابة على النوعية (الجودة: Quality) يشير هذا المعيار إلى وجوب وضع مؤسسات التدقيق لسياسات وإجراءات رقابة نوعية مصممة للتأكيد من إنجاز جميع أعمال التدقيق وحسب معايير التدقيق الدولية أو حتى حسب المعايير المحلية ومن هذه السياسات والإجراءات نجد التمسك بالمبادئ الشخصية التي يجب أن يتمتع بها المدقق والمتمثلة في:

* الاستقلالية؛

* الموضوعية؛

* السرية؛

* الاتصاف بالمهنية والكفاءة وإنجاز المهام بالعناية اللازمة؛

* قبول المحافظة على العملاء سواء العملاء الحاليين أو المتوقعين مع الأخذ بعين الاعتبار الأمانة التي تتمتع بها إدارة العميل؛

* توزيع المهام والإشراف على المساعدين، وتحقيق هذه الأخيرة وفقاً للكفاءة مع الحرص التام على التوجيه والمتابعة للأعمال على كافة المستويات بدرجة مقنعة ومعقولة وهذا من خلال⁴:

- برنامج التدقيق ومتابعة درجة التقدم؛ توثيق الأدلة ونتائج التدقيق؛
- تحقيق أهداف التدقيق؛ تقدير المخاطر؛
- الاطلاع على الاستفسارات العالقة؛
- تسوية الخلافات في الآراء المهنية بين الأفراد ودراسة مستوى التشاور؛

■ دراسة المستويات المقترحة وتقرير التدقيق المقترح.

هذا ويمكن توضيح سياسات وأهداف الرقابة على جودة أعمال التدقيق في الجدول التالي:⁵

الجدول رقم (3) : سياسات وأهداف الرقابة على جودة أعمال التدقيق

السياسات	الأهداف
المتطلبات المهنية	يجب على موظفي مؤسسة التدقيق الالتزام بمبادئ الاستقلالية والأمانة والسرية والسلوك المهني.
المهارات و الكفاءة	على المؤسسة أن تكون مزودة بأفراد من الذين تحصلوا وحافظوا على المعايير الفنية والكفاءة المهنية المطلوبة للقيام بإنجاز مهامهم بعناية.
توزيع المهام	يجب أن تعهد أعمال التدقيق إلى أفراد يمتلكون درجات من التدريب المهني والكفاءة المهنية المطلوبة في مثل هذه الحالة.
التفويض	ينبغي أن يكون هناك توجيه وإشراف ومتابعة للأعمال على المستويات كافة، وذلك لتوفير قناعة معقولة بأن العمل المنجز يفي بمعايير الجودة المناسبة.
التشاور	يجب التشاور داخل وخارج المؤسسة عند الضرورة مع ذوي الخبرة المناسبة.
القبول والحفاظة على العملاء	يجب على المؤسسة اجراء تقويم للعملاء المحتملين ومتابعة علاقتها مع العملاء الحاليين بصفة مستمرة، كما يجب على المؤسسة عند اتخاذ قرار بقبول أو استبقاء العميل أن تأخذ بعين الاعتبار استقلالية المؤسسة وقابليتها لخدمة العميل بشكل ملائم والأمانة التي تتمتع بها إدارة العميل.
المراقبة	يجب على المؤسسة أن تراقب باستمرار ملائمة وفعالية تطبيق سياسات وإجراءات رقابة الجودة.

المصدر: حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، "مراجعة الحسابات المتقدمة-الاطار النظري والاجراءات العملية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزء الأول، 2012، ص 73.

⁵ حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، "مراجعة الحسابات المتقدمة-الاطار النظري والاجراءات العملية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزء الأول، 2012، ص 73.